

ابن الهمام في شرح الهداية وعلم هذا بكرة الافتتاح على السبج او على
 السكوت ثم ما بينه محل الفرض من القراءة شرع في بيان مقداره فقال
 واما التقدير ان بيان ما فرض من مقدار القراءة فالفرض قراءة آية
 واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة وان اى ولو كانت تلك الآيات
 فضية نحو قوله ثم نظر وهذا عند ابي في اظهر الروايات عنه
 وفي رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبهه في خطاب احد فصاح هذا
 الرواية لا يجوز ثم نظر وعندها وهي رواية عند ايضا ثلث آيات
 قصار نحو ثم نظر ثم عسى وبسر ثم ادبر واستكر او آية طويلة مقدار
 ثلث آيات قصار وذكر في الاسرار ان ما قاله احتياط واما
 اذا قرأ آية طويلة هي كلمة واحدة نحو قوله ثم هانتا او صرف
 واحد نحو وقص وان فان كل صرف فيها آية عند بعض القراء
 فقد اختلف المشايخ فيه اى فيكون مجزيا عن البعض الفرض
 والاصح انه لا يجوز لانه لا يسمى قاريا به وان قرأ آية طويلة في
 آية الكرسي او آية الحمد لانه في قوله تعالى ايها الذين امنوا اذا دعا
 صهيتم بيدين الى امرها فقرأوا لبعض اى انصف منها في ركعة
 واليهين

والمبعض الاضغ الركعة الاخرى فقد اختلف فيه ايضا قال بعضهم
 لا يجوز لانه دون آية والاصح ان يجوز على قول ابي وكذا على قول
 لان يزيد على ثلث آيات قصار والذي لا يحسن ان يقرأ الآيات
 واحدة لا يترتب التكرار ^{المبعض} واما القادر على قراءة آية لو كرت
 نصفها مرتبة او اكثر فلا يجوز عنده والقادر على ثلث آيات لو كرت
 آية لا يجوز عنده ^{المبعض} والرابع من الفرائض الركوع وهو ان الركوع
 المعروف طائفة الارسى اى خفض كمن مع انحناء الظهر
 لانه هو المفهوم من موضع اللفظ ولذا قال وان طأ طأ رأسه
 قليلا اى قدرا قليلا ولم يستدل اى ولم يصل الى حد الاعتدال
 من الركوع ان كان الى الركوع الكمال اقرب منه الى القيام جاز ركوعه
 لان ما قرب من الشيء اعطى حكمه وان كان الى القيام اقرب بان الركوع
 ظهر بل طأ طأ رأسه مع ميلان في تنكيه لا يجوز ركوعه لانه لا يعد
 راکعاً بل قائماً على رجل انتهى الامام وهو ركن فكير ذكر الرسل ووقع
 تنكيه وهو ان الحال ان الركوع اقرب منه الى القيام فضلوته
 فاسدة لعدم صحته بشرطه لان الشرط وقوع تنكيه الاصرام

اي تكو اركلك الآيات عنده
 اي عند ابي وعندهما يلزمه
 التكرار ثلث مرات
 ص